المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights

"معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"

حقوق الإنسان

ISSN 2210 - 1276

نشرة شهرية تصدرها الأمانة العامة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - العدد (4) أكتوبر 2013م

الافتتاحية

يعد اختيار المنامة مقرا للمحكمة العربية لحقوق الإنسان بمثابة اعتراف عربي ودولي بالمكانة الرفيعة التي يتبوأها سجل حقوق الإنسان في مملكة البحرين منذ انطلاق المشروع الإصلاحي لجلالة الملك المفدى.

وفي تقديرنا فإن إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان يأتي من اعتبارين، أولهما تطوير النظام الإقليمي العربي لحقوق الإنسان بإنشاء المحكمة الذي سيشكل رصيدا إيجابيا للعالم العربي شأنه شأن مناطق العالم الأخرى، أما الاعتبار الثاني فإن إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان يساعد على تعويض القصور الموجود حاليا في الميثاق العربي لحقوق الإنسان من حيث مضمونه وآليات تنفيذه ويعتبر نقلة نوعية في مجال حماية حقوق الإنسان في الدول العربية وتطويرا للنظام الإقليمي العربي لحقوق الإنسان.

ومازالت المنظومة الحقوقية العربية بحاجة إلى مزيد من التطوير لإيجاد آليات فعّالة للمسائلة والمحاسبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان في ظل توجه معظم الدول العربية نحو تعزيز مبادئ حقوق الإنسان، وضمان سيادة القانون لحماية هذه المبادئ. فمنذ تأسيس منظومة جامعة الدول العربية كانت الحاجة مستمرة لتطوير أداء الجامعة ودورها في حماية حقوق الإنسان وبالتالي فإن مبادرة جلالة الملك المفدى بتأسيس محكمة عربية لحقوق الإنسان تأتي في سياق تطوير هذه المنظومة نحو مزيد من الاهتمام والحماية للمبادئ الحقوقية المختلفة.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشيد بموافقة جامعة الدول العربية على طلب مملكة البحرين استضافة مقر المحكمة العربية لحقوق الإنسان

تشيد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بموافقة مجلس جامعة الدول العربية في دورته الـ (140) على مستوى وزراء الخارجية، الذي عقد يوم الأحد الموافق 1 سبتمبر 2013 في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة على طلب مملكة البحرين استضافة مقر المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وتؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن مبادرة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى الخاصة بإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان تعد غير مسبوقة على مستوى العالم العربي، وجاءت نتاج نظرة حكيمة وواعية بشأن استحداث آلية عربية في مجال حقوق الإنسان، وتضيف بعدا جديدا إلى العمل العربي المشترك في مجال احترام وحماية حقوق الإنسان باعتبارها آلية قانونية ضرورية لدعم منظومة حقوق الإنسان في إطار جامعة الدول العربية، كما تبرز مدى الاهتمام الذي توليه مملكة البحرين لمواكبة التحولات العصرية التي تشهدها الساحة الدولية لتعزيز دعائم حقوق الإنسان.

كما تؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن الدعم العربي للمبادرة الملكية جاء ليعزز من قوة ومتانة هذه المبادرة التي جاءت من أجل أن تواكب تطلعات شعوب الأمة العربية وتلبي طموحاتهم إلى الإصلاح والتحديث والتطوير، وتحقق التنمية المستدامة، وتعزز ركائز دولة القانون والعدالة والتكافؤ والمساواة واحترام حقوق الإنسان وكرامته، وهي رؤية ملكية ثاقبة واستشرافية للواقع العربي، والتحديات الماثلة والطموحات المرجوة، لتحقق مستقبلا مشرقا من أجل مصلحة شعوب الأمة العربية.

وتعتبر المؤسسة الوطنية استضافة مملكة البحرين مقر المحكمة العربية لحقوق الإنسان مكسبا للأمة العربية عموما وللبحرين تحديدا، وذلك لما تقدّمه البحرين من خلاصات للتجارب الناجحة بالمجال الحقوقي من أجل تطوير الآليات العربية في مجال حقوق الإنسان، وستسهم في تطوير النظام الإقليمي العربي لحقوق الإنسان، وذلك بخلق آلية لدعم عمل الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي أقره مجلس الجامعة العربية بدورته الـ (16) في الجمهورية التونسية عام 2004 ومواكبة للتطورات العالمية بمجال تشجيع احترام وحماية حقوق الإنسان، وتساعد على تعويض ما قد يوجد من قصور حاليا في الميثاق العربي لحقوق الإنسان من حيث مضمونه وآليات تنفيذه.

www.nihr.org.bh @nihrbh @nihrbh nihrbh nihrbh 39636643

مجلس المفوضين يعقد اجتماعه الاعتيادي السابع

عقد مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعه الاعتيادي السابع، برئاسة سعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مقر المؤسسة الوطنية بضاحية السيف.

تم خلال الاجتماع إقرار اللائحة الخاصة بتقنية المعلومات بالأمانة العامة للمؤسسة، وإقرار التعديلات المقترحة على الهيكل التنظيمي والمسميات الوظيفية لموظفي الأمانة العامة، بالإضافة إلى مناقشة وتقييم الفعاليات التي قامت بها المؤسسة، والمزمع إقامتها في الفترة القادمة.

كما تمت مناقشة مقترح بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 1976 في شأن الأحداث، حيث تم إقراره على أن يتم رفعه إلى الجهات المعنية.

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يستقبل مدير عام وزارة الخارجية الألمانية

استقبل سعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان سعادة السيد بوريس روغ مدير عام شئون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوزارة خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية.

وخلال اللقاء، رحب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالضيف والوفد المرافق، وقدم إليهم شرحا عن الدور الذي تقوم به المؤسسة الوطنية في تعزيز وتنمية حقوق الإنسان في مملكة البحرين، إلى جانب الدور الذي تقوم به لجان المؤسسة المتمثلة في لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة، ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة الحقوق المدنية والسياسية.

من جانبه أشاد مدير عام شئون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوزارة الخارجية الألمانية بالدور المهم الذي تقوم به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة، وأكد أهمية استمرار التنسيق وتبادل وجهات النظر والرؤى بين الجانبين في مجال حقوق الإنسان.

لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها الاعتيادي الثامن

عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعها الاعتيادي الثامن برئاسة سعادة السيد عبدالله أحمد الدرازي، وعضوية سعادة السيد أحمد عبدالرحمن الساعاتي وسعادة الآنسة ماريا خوري.

وتم خلال الاجتماع استعراض مجريات الزيارة التي قامت بها اللجنة لجلسة المحاكمة الخاصة بقضية تنظيم 14 فبراير التي عقدت بتاريخ 5 سبتمبر 2013. وقررت حضور جلسة المحاكمة القادمة للوقوف على مجرياتها.

واستعرض أعضاء اللجنة في اجتماعهم مجمل الشكاوى وطلبات المساعدة التي تلقتها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان خلال الفترة السابقة وما تمّ فيها من إجراء، حيث خرجت اللجنة بعدد من القرارات سيجرى العمل على تنفيذها.

لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعقد اجتماعها الاعتيادي السادس

عقدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعها الاعتيادي السادس برئاسة سعادة الدكتورة فوزية سعيد الصالح، وعضوية سعادة السيد عبدالجبار أحمد الطيب، وذلك في مقر المؤسسة الوطنية بضاحية السيف.

وتم خلال الاجتماع مناقشة تقرير الزيارة الميدانية التي قامت بها اللجنة بشأن الوضع البيئي لمنطقتي وادي البحير وقلالي، وخرجت اللجنة بعدد من النتائج والتوصيات المتعلقة بكفالة حصول المواطنين والمقيمين على بيئة سليمة، والتي سيتم عرضها على الاجتماع القادم لمجلس المفوضين.

لجنة الحقوق المدنية والسياسية تعقد اجتماعها الاعتيادي السابع

عقدت لجنة الحقوق المدنية والسياسية بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعها العادي السابع برئاسة سعادة السيدة جميلة علي سلمان وعضوية سعادة السيد فريد غازي رفيع وسعادة السيد عبدالجبار أحمد الطيب.

وخلال الاجتماع استكملت اللجنة مناقشاتها حول الملاحظات والتوصيات بشأن الاستراتيجية الوطنية للطفولة للأعوام (2013-2017). ومقترح بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 1976 في شأن الأحداث، حيث تقرر إحالة كلا الموضوعين إلى مجلس المفوضين لاتخاذ اللازم بشأنه.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع رابطة المحامين الدولية تنظم دورة تدريبية حول (المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان)

أكد سعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حرص المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على توفير فرص التدريب لموظفيها وتطوير كوادرها البشرية خاصة في الموضوعات المتعلقة بنشر ثقافة حقوق الإنسان.

جاء ذلك خلال افتتاحه الدورة التدريبية حول "المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان"، التي أقامتها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لموظفيها بالتعاون مع رابطة المحامين الدولية (IBA).

وقال رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إن المؤسسة الوطنية حرصت منذ إنشائها على نشر ثقافة حقوق الإنسان، فقد تم تنظيم العديد من ورش العمل والمحاضرات والندوات للتعريف بحقوق الإنسان ودور المؤسسة الوطنية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المجتمع، وإشراكه في الكثير من الدورات التدريبية، كل في مجال اختصاصه، والحرص على تدريب الموظفين من خلال مشاركتهم في عدد من الدورات التدريبية والمؤتمرات خارج مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان.

وأضاف رئيس المؤسسة الوطنية أنه خلال الفترة المقبلة سيتم تنظيم المزيد من الدورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان، إذ سيتم إعلان تدشين استراتيجية المؤسسة للفترة من (2013-2016). التي تتضمن الكثير من البرامج التدريبية والدورات حتى نصل إلى المستوى الذي نرجوه في تأهيل الجميع في مجال حقوق الإنسان، وأن نحقق جل الأهداف التي من أجلها أنشئت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

وتناولت الدورة التدريبية في يومها الأول عرضا لمقدمة عامة عن مفهوم حقوق الإنسان ومصادره، والالتزامات التي تلقيها مواثيق وإعلانات حقوق الإنسان على الدول، والجهود الدولية الرامية لحماية حقوق الإنسان.
كما شملت الدورة استعراضا لبعض المعاهدات التي صدقت عليها مملكة البحرين والالتزامات التي تتمخض عنها، وعرضا لأمثلة عملية عن حقوق الإنسان السياسية والمدنية، واختتم اليوم الأول بعقد ورشة عمل تطبيقية حول دراسة حالة تتعلق بحرية التعبير.

ويأتي تنظيم هذه الدورة التدريبية بالتعاون مع رابطة المحامين الدولية بموجب مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومعهد حقوق الإنسان برابطة المحامين الدولية في 26 يونيو الماضي، وبدعم من الاتحاد الأوروبي في إطار توجهات المؤسسة الوطنية لتفعيل التعاون وتعزيز جسور التواصل مع المنظمات الدولية والجهات ذات الاختصاص في مجال حقوق الإنسان.

وفد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يشارك في الحوار العربي الأوروبي الثامن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

شارك سعادة السيد أحمد عبدالرحمن الساعاتي عضو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وسعادة الآنسة ماريا خوري عضو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الحوار العربي الأوروبي الثامن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تحت شعار "استقلالية ومساءلة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان" الذي عقد في العاصمة الدنماركية كوبنهاجن.

وقال السيد أحمد عبدالرحمن الساعاتي عضو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إن الحوار الذي يستضيفه هذه العام المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان يهدف إلى تعزيز وتشجيع التفاهم بين أوروبا والعالم العربي حول قضايا حقوق الإنسان، وتطوير عمل المؤسسات الوطنية في المنطقتين العربية والأوروبية، وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان من خلال الشراكات والتعاون حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وأكد تطلع الوفد إلى الاستفادة القصوى من تجارب الوفود المشاركة ومن جلسات الأيام المقبلة، ولاسيما من المؤسسات الوطنية والدول التي تشهد إصلاحات في مجال حقوق الإنسان والاستفادة من الفرص بغرض تعزيز عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين بصورة عملية واستقلالية ومصداقية تامة، ويشارك في إدارة الجلسات وتقديم أوراق العمل مشاركون من مصر والمغرب وجنوب إفريقيا وسويسرا ولبنان والعديد من الدول الأوروبية.

من جانبها أوضحت سعادة الآنسة ماريا خوري عضو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن برنامج الحوار يتضمن عددا من الموضوعات المرتبطة بمبدأي الاستقلالية والمساءلة باعتبارهما اثنين من أهم المبادئ التي تحكم عمل ومعايير المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تنص عليها مبادئ باريس الناظمة لعمل المؤسسات الوطنية، وذلك من خلال استعراض كيفية عمل المؤسسات بالاستقلالية مع الالتزام بالمساءلة من أجل العمل بشكل فاعل على تعزيز وحماية ومراقبة حقوق الإنسان، كما سيستعرض تجارب هذه المؤسسات من خلال تقديم النتائج التي توصلت إليها حيال مبدأي الاستقلال والمساءلة في القانون وكذلك في الممارسة، كما تم خلال الحوار استعراض ورقة عمل حول إدارة حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية تناولت التحديات وأولويات إصلاح حقوق الإنسان في العالم العربي منها تنشئة أجيال صالحة، وتحديات التنمية العربية، ومحاربة الفساد، وحكم القانون، واستقلال القضاء من أجل تفعيل المساءلة.

الأمين العام يستقبل مدير العيادة القانونية في جامعة الحكمة اللبنانية

استقبل سعادة المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه في مقر المؤسسة بضاحية السيف سعادة الدكتور علي عمر المصراتي أستاذ القانون الدولي لحقوق الإنسان المساعد بجامعة البحرين، الذي قدم إليه سعادة الدكتور كريم المفتي مدير العيادة القانونية في جامعة الحكمة بالجمهورية اللبنانية.

وتم خلال اللقاء استعراض الجهود التي تبذلها المؤسسة الوطنية في مجال حماية وحفظ حقوق الإنسان، والتعريف بالدور المنوط بها في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان للمواطنين والمقيمين على أرض مملكة البحرين، حيث أطلعهما الأمين العام على خطة عمل المؤسسة والبرامج والأنشطة التي تنوي تنفيذها في مختلف المجالات.

كما تم بحث سبل تعزيز التعاون والتنسيق بين الجانبين، ومناقشة بدء تنفيذ مشروع العيادة القانونية لحقوق الإنسان في جامعة البحرين التي ستشارك من خلالها المؤسسة الوطنية في تدريب الطلبة عمليا على طريقة تلقي الشكاوى وكتابة التقارير.

حضر الاستقبال الدكتورة أسيل زمو الخبير القانوني في قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بجمعية المحامين الأمريكية، والأستاذة لطيفة الجلاهمة الباحثة القانونية بإدارة الشؤون القانونية في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مسؤولة برنامج العيادة القانونية.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشيد بتشكيل مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين

عبرت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان باسم مجلس المفوضين والأمانة العامة فيها عن الإشادة والترحيب البالغين بالمرسوم الذي صدر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه رقم (61) لسنة 2013 بإنشاء وتحديد اختصاصات مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين.

وأكد الدكتور عبدالعزيز حسن أبل رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان باسم مجلس المفوضين الترحيب بهذه الخطوة الرائدة مشيرا إلى أن صدور المرسوم بإنشاء وتحديد اختصاصات مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين يعتبر خطوة غير مسبوقة تعد الأولى من نوعها في الدول العربية، وهو دليل على استمرار جهود الدولة في دعم وتطوير آليات حماية حقوق الإنسان ووضعها ضمن السياسة الهادفة إلى تفعيل المواثيق الدولية على المستوى الوطني.

وأضاف رئيس المؤسسة أن صدور المرسوم يأتي استكمالا لتحديث الدولة للمنظومة التشريعية الحقوقية، ويعبر عن الالتزام بتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، ومنسجمًا مع توصيات مجلس حقوق الإنسان في مراجعته الدورية، ومع الاتفاقيات التي وقعتها وصدقت عليها مملكة البحرين وعلى رأسها اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وقال إن مجلس المفوضين في المؤسسة بصدد ترشيح أربعة أعضاء حسب ما جاء في المرسوم على أن يكون من بينهم ممثلون عن منظمات المجتمع المدني. وأكد أن المجلس سيناقش في اجتماعه المقبل آلية اختيار الأعضاء من المؤسسة ومنظمات المجتمع المدني وسيضع ضوابط شفافة تكفل مشاركة أكبر عدد ممكن في المفوضية من أجل تعزيز الممارسات الحقوقية وفقا للمعايير الدولية في هذا الشأن. وأضاف أن المؤسسة الوطنية قامت مؤخرا بإيفاد عدد من موظفيها للمشاركة في دورة تدريبية حول آلية الرقابة والتفتيش في السجون ومراكز التوقيف التي أقامتها مفتشية صاحبة الجلالة للسجون في المملكة المتحدة.

وكانت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان قد حثت في بيانها بمناسبة اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب بتاريخ 26 يونيو 2013 الحكومة الموقرة على إنشاء آلية وطنية مستقلة تتولى مراقبة السجون ومراكز التوقيف ومراكز رعاية الأحداث والمحتجزين وغيرها من الأماكن التي من الممكن أن يتم فيها احتجاز الأشخاص كالمستشفيات والمصحات النفسية بهدف التحقق من أوضاع احتجاز النزلاء وأن تكون المعاملة التي يتلقونها متوافقة مع المعايير الدولية لضمان عدم تعرضهم للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة التي جاءت من ضمن توصيات جنيف خلال مناقشة التقرير الوطني الثاني لمملكة البحرين في إطار الاستعراض الدوري الشامل الذي عقد في مايو من عام 2012 لتكتمل المنظومة القانونية في الدولة.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تبدي أسفها لوفاة أحد أفراد قوات حفظ النظام

تعرب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عن حزنها البالغ وأسفها العميق لوفاة الشرطي عامر عبدالخالد أحد رجال قوات حفظ النظام بوزارة الداخلية اثر التفجير الذي وقع في قرية الدير بتاريخ 17 أغسطس 2013 أثناء أدائه لواجبه.

كما تعرب المؤسسة الوطنية عن تعازيها ومواساتها لأسرة رجل الأمن ، داعية المولى عز وجل أن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

وتجدد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان رفضها الأعمال غير القانونية التي تستهدف حياة رجال الأمن، وتزعزع الأمن والاستقرار، وتروع المواطنين والمقيمين الآمنين، وتعوق عملية التنمية البشرية والحضارية والاقتصادية، وتهدد الأمن والسلم الأهليين.

وتناشد المؤسسة الوطنية مختلف مؤسسات المجتمع المدني ضرورة اتخاذ مواقف موحدة وفاعلة لوقف جميع الأعمال غير القانونية، والوقوف بحزم في وجه الأعمال الضارة بأمن الوطن، التي تتنافى مع قيم ومبادئ الدين الإسلامي الحنيف، وجميع الأعراف والمواثيق والمعاهدات الدولية، والدخيلة على المجتمع البحريني الذي عُرف عنه المحبة والتسامح ونبذ العنف والتطرف.

يذكر أن وفدا من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان قام مؤخرا بزيارة رجال الأمن المصابين في حادث التفجير الذي وقع في قرية الدير في المستشفى العسكري ومستشفى الملك حمد الجامعي.

SEPTEMBER
21

بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم الدولي للسلام

تحتفي الأمم المتحدة باليوم الدولي للسلام الموافق 21 سبتمبر من كل عام، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم (36/87) لسنة 1981، ليكون متزامنا مع موعد الجلسة الافتتاحية لدورة الجمعية العامة، التي تُعقد كل سنة في ثالث يوم ثلاثاء من شهر سبتمبر، وقد احتفل بأوّل يوم للسلام في سبتمبر 1982، وفي عام 2001 صوتت الجمعية العامة بالإجماع على القرار رقم (55/8282) الذي يعيّن تاريخ 21 سبتمبر يوما للامتناع عن العنف ووقف إطلاق النار، وليكون يومًا مكرسًا لتعزيز أسس ومثل السلام في أوساط الأمم والشعوب وفيما بينها.

وسيركز اليوم الدولي للسلام هذا العام في "التعليم من أجل السلام"، وستبحث الأمم المتحدة بهذه المناسبة في الدور الذي يمكن أن يؤديه التعليم في تعزيز المواطنة، كما تدعو جميع الأمم والشعوب إلى الالتزام بوقف الأعمال العدائية خلال هذا اليوم، وإلى إحيائه بالتثقيف ونشر الوعي لدى الجمهور بالمسائل المتصلة بالسلام، وأشار الأمين العام للأمم المتحدة معالي السيد بان كي مون في رسالته بمناسبة العد التنازلي لمائة يوم حتى حلول اليوم الدولي للسلام، قائلا: "لا يكفي أن يتعلم الأطفال القراءة والكتابة والحساب، بل يجب أن ينشر التعليم الاحترام المتبادل تجاه الآخرين، وتجاه العالم الذي نعيش فيه، وأن يساعد الناس على بناء مجتمعات أعدل سِمتها المزيد من الشمولية والسلام".

وبهذه المناسبة تؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أهمية هذا اليوم لما يحمله من قيم ومثل عليا وعالمية في ظل الأوضاع الراهنة التي يمر بها العالم من تحولات تستوجب تضافر الجهود المحلية والإقليمية والدولية من أجل إرساء الديمقراطية، وتحقيق السلام المجتمعي، والأمن والاستقرار داخل الدول، وتأكيد اللحمة الوطنية، ونبذ الخلافات والمشاحنات.

وترى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أنه إذا كانت العوامل المؤثرة في السلم والأمن الدوليين متعددة ومتنوعة فإن الحلول المختلفة لتحقيق السلام يجب أيضًا أن تتسم بالتنوع والاختلاف، منها سياسة الحد من التسلح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعزيز اللجوء إلى السبل السلمية لتسوية المنازعات الدولية، والسير قدمًا نحو مزيد من تشابك العلاقات وتبادل المصالح بين الدول، والاهتمام بشئون العلم والمعرفة مما يسهم في بناء عالم يسوده السلم والأمن، متمنية أن يكون السلام الحقيقي هو السلام القائم على العدل والمساواة والحق، واحترام حقوق الإنسان وكرامته وآدميته.

وبمناسبة بدء العام الدراسي الجديد، تدعو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان جميع العاملين في الميدان التعليمي إلى العمل على إعلاء قيم السلام وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة الصالحة إلى جانب تعلم القراءة والكتابة.

كما تدعو المؤسسة الوطنية جميع الأطياف المجتمعية في مملكة البحرين إلى ضرورة التعاون من أجل تأكيد احترام حقوق الإنسان وقيم السلام وتوجيه الجهود نحو التنمية، ونبذ الفتنة والتطرف، واحترام سيادة القانون، كما تثمن المؤسسة الوطنية الجهود المبذولة من الحكومة الموقرة ومؤسسات المجتمع المدني لإحياء وتثقيف ونشر الوعي بين المواطنين والمقيمين بالمسائل المتعلقة بالسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان.

SEPTEMBER
15

بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية

تزامنا مع احتفالات الأمم المتحدة باليوم الدولي للديمقراطية الموافق 15 سبتمبر من كل عام، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والستين في قرارها رقم (2007) A/62/7 الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 2007. حيث شجعت الحكومات على تعزيز البرامج الوطنية المكرسة لتعزيز وتوطيد الديمقراطية، من خلال زيادة التعاون الثنائي والإقليمي والدولي، يمثل الاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية ترجمة لتطلعات مشتركة للشعوب في جميع أرجاء العالم، فهي وسيلة لا غنى عنها من أجل تحقيق التنمية البشرية جمعاء.

وتشكل القيم المتعلقة بالحرية واحترام حقوق الإنسان ومبدأ تنظيم انتخابات دورية نزيهة بالاقتراع العام عناصر ضرورية للديمقراطية، وهذه القيم واردة في دستور مملكة البحرين في مادته الأولى الفقرة (هـ): "للمواطنين رجالا ونساء، حق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشح، وذلك وفقا لهذا الدستور والشروط والأوضاع التي بينها القانون، ولا يجوز أن يحرم أحد المواطنين من حق الانتخاب أو الترشح إلا وفقا للقانون"، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة الـ (21) الفقرة رقم (3) بالقول: "إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجرى على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع، أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت"، كما أنها مذكورة بالتفصيل في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يكرس مجموعة من حقوق الإنسان والحريات المدنية من شأنها أن تساند الديمقراطيات الهادفة.

وتؤكد المؤسسة الوطنية أهمية القيم الديمقراطية وتأثيراتها المتنامية على جميع الأصعدة: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية في المملكة، بما يضمن تعزيز استمرار المسيرة الديمقراطية وسياسات الإصلاح والتحديث المؤسسي التي انتهجتها القيادة الرشيدة.

وتود المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الإشارة إلى الجهود التي يبذلها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، فيما يتعلق بالعملية الإصلاحية الشاملة، عبر السعي إلى ترسيخ دولة المؤسسات والقانون، وتأكيد المشاركة الشعبية من أجل تحقيق طموحات المواطنين.

وبهذه المناسبة، تشارك المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان العالم في احتفالاته باعتبارها ركنا أساسيا في العملية الديمقراطية في مملكة البحرين، وذلك عبر تعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمها، ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان ممارستها، استنادا إلى الأمر الملكي رقم (46) لسنة 2009 المعدل بالأمر الملكي رقم (28) لسنة 2012، كما تهنئ القيادة السياسية والشعب البحريني بهذه المناسبة الدولية، وتؤكد أهمية تضافر الجهود الوطنية من أجل السعي نحو ترسيخ قيم الديمقراطية الصحيحة وتأكيدها من أجل التنمية في المجالات كافة عبر الوسائل القانونية والسلمية.

وتدعو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان جميع الأطراف المشاركة في حوار التوافق الوطني باعتباره وسيلة ديمقراطية إلى التعاطي الإيجابي مع الفرصة القائمة والالتزام بالأطر الدستورية والتوافق الوطني باعتبارهما منبرًا تمثيليًا حضاريًا يصب في القنوات الدستورية ويعزز تجانس المجتمع التعددي، والتمسك بنجاح الحوار السياسي باعتباره وسيلة ديمقراطية لإخراج البلاد من الأزمة التي تمر بها.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تعقد محاضرة "الحق في حرية الرأي والتعبير"

عقدت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان محاضرة بعنوان "الحق في حرية الرأي والتعبير" قدمها الأستاذ محمود قنديل عضو مجلس إدارة المركز العربي للتربية على القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وذلك بفندق الدبلومات.

وقد ألقى سعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان كلمة في افتتاح المحاضرة أكد فيها أهمية هذه المحاضرة التي تأتي ضمن خطة المؤسسة الوطنية السنوية للارتقاء بمكانة حقوق الإنسان في البحرين من خلال عقد الندوات التثقيفية وورش العمل لتعزيز وتنمية وتطوير الوعي بحقوق المواطنين والمقيمين في الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان.

وبين رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن مجلس المفوضين أقر استراتيجية المؤسسة للسنوات (2013-2016) والتي تركز على نشر ثقافة حقوق الإنسان عن طريق تنظيم العديد من ورش العمل والمحاضرات والندوات للارتقاء بممارسات حقوق الإنسان في المجتمع.

وأضاف أن تلك المحاضرات والندوات تهدف أيضا إلى تحقيق الهدف الأساسي للمؤسسة الذي أنشئت من أجله، المتمثل في مجال احترام حقوق الإنسان والالتزام بالمعايير الدولية.

ولفت رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن حرية التعبير التي تعيشها المملكة اليوم بفضل جلالة الملك المفدى تختلف عن أي مرحلة أخرى، خصوصا أن حرية التعبير لا تتعلق فقط بالصحافة ووسائل النشر الأخرى، بل تشمل الحق في تأسيس الجمعيات السياسية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني.

من جانبه أكد سعادة المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن مملكة البحرين حققت مركزا رائدا في مجال حقوق الإنسان بمنطقة الخليج العربي، وقطعت شوطا يحتاج إلى مزيد من الدعم الرسمي من جهة والأهلي من جهة أخرى لتوضيح مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان لدى المواطن والمقيم والواجبات عليهما مشيرا إلى أن ندوة «الحق في حرية الرأي والتعبير» تصب في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع البحريني.

وقال من اللافت للنظر أن الحضور متعدد الوجوه وكثر العدد، ووصل إلى أكثر من 180 مشاركا من إعلاميين وحقوقيين ورجال الشرطة وموظفي دولة وعمال ونقابيين وغيرهم وأن هذه التشكيلة تعكس في الحقيقة حرص أكبر عدد من شرائح المجتمع البحريني على تعليم وتثقيف نفسها حول الحقوق الإنسانية والمواطنة والواجبات وعلاقات الدولة بمواطنيها وعلاقة الدول ببعضها، بالإضافة إلى الحقوق المرتبطة بحرية التعبير والرأي، والضوابط العامة لتطبيق الحقوق من دون المساس بحريات الآخرين أو الإساءة إلى الوطن ورموزه، كما يعكس هذا الحضور نجاح المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في استقطاب هذا العدد ليكونوا نواة تؤسس لمزيد من اتساع رقعة الحريات وتقبل التضاد في الآراء وأهمية الاحترام المتبادل، وكيفية تطبيق هذه الحريات والحقوق على أرض الواقع كمرحلة جميعنا كبشر سواء كنا مواطنين أو مقيمين بأمس الحاجة إليها للأخذ بهذه المبادئ والقيم مما يدفع بالبحرين قدما إلى مرفأ التقدم والاستقرار، وهذه غاية سامية نتطلع للوصول إليها والحفاظ عليها مما يكشف عن حقيقة ولوج البحرين هذا التوجه الإنساني والحقوقي، وما يترتب علينا بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من إقامة المزيد من الندوات والورش لنشر مبادئ وثقافة حقوق الإنسان في البحرين.

ومن جهته تناول المحاضر الأستاذ محمود قنديل أهمية الحق في حرية الرأي والتعبير، والحقوق التي تكفل هذا الحق، وإلقاء الضوء على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، وتطرق إلى بعض مواد دستور مملكة البحرين المتعلقة بحق حرية الرأي والتعبير.

وفي ختام المحاضرة قام المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بتقديم درع المؤسسة إلى المحاضر.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (2 - 2)

المادة (11)

1. كل شخص متّهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً بمحاكمة علنية تؤمّن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه.
2. لا يدان أي شخص من جراء أداء عمل أو الامتناع عن أداء عمل إلا إذا كان ذلك يعتبر جرماً وفقاً للقانون الوطني أو الدولي وقت الارتكاب، كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك التي كان يجوز توقيعها وقت ارتكاب الجريمة.

المادة (12)

لا يعرّض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات.

المادة (13)

1. لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة.
2. يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه.

المادة (14)

1. لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد.
2. لا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة (15)

1. لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.
2. لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو إنكار حقه في تغييرها.

المادة (16)

1. للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين، ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله.
2. لا يبرم عقد الزواج إلّا برضى الطرفين الراغبين في الزواج رضى كاملاً لا إكراه فيه.
3. الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة.

المادة (17)

1. لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.
2. لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً.

المادة (18)

لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سراً أم جهراً أم مع الجماعة.

المادة (19)

لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية.

المادة (20)

1. لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية.
2. لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما.

المادة (21)

1. لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً.
2. لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلّد الوظائف العامة في البلاد.
3. إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

المادة (22)

لكل شخص بصفته عضواً في المجتمع الحق في الضمانة الاجتماعية وفي أن تحقق بوساطة المجهود القومي والتعاون الدولي وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لا غنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته.

المادة (23)

1. لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة.
2. لكل فرد دون أي تمييز الحق في أجر متساوٍ للعمل.
3. لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرضٍ يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان تضاف إليه، عند اللزوم، وسائل أخرى للحماية الاجتماعية.
4. لكل شخص الحق في أن ينشىء وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته.

المادة (24)

لكل شخص الحق في الراحة، وفي أوقات الفراغ، ولا سيما في تحديد معقول لساعات العمل وفي عطلات دورية بأجر.

المادة (25)

1. لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.
2. للأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين، وينعم كل الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية سواء أكانت ولادتهم ناتجة عن رباط شرعي أم بطريقة غير شرعية.

المادة (26)

1. لكل شخص الحق في التعلم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأوليّ إلزامياً وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة.
2. يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماءً كاملاً، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.
3. للآباء الحق الأول في اختيار نوع تربية أولادهم.

المادة (27)

1. لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافي وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه.
2. لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني.

المادة (28)

لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققاً تاماً.

المادة (29)

1. على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده لشخصيته أن تنمو نمواً حراً كاملاً.
2. يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي.
3. لا يصح بحال من الأحوال أن تمارس هذه الحقوق ممارسة تتناقض مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة (30)

ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخوّل لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه.

ياسر الشيراوي أمينا عاما مساعدا بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

في إطار اهتمام وحرص المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على التطوير والتجديد، عينت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان السيد ياسر صقر الشيراوي أمينا عاما مساعدا ابتداءً من الأول من أكتوبر الجاري.

يذكر أن السيد ياسر الشيراوي قد التحق بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان منذ إنشائها، حيث كان يشغل منصب المدير التنفيذي للموارد والخدمات المشتركة، ومسجل حاليا في برنامج الدكتوراه المهنية في الموارد البشرية في جامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية، وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، ودرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال تخصص محاسبة.

كما شغل منصب مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية بمركز البحرين للدراسات والبحوث (أكتوبر2004- يناير 2011). ومثل مملكة البحرين في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات داخل المملكة وخارجها، وشارك في العديد من الدورات التدريبية.

المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء
جديد إصدارات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

أصدرت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان منشورا خاصا حول المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء، التي اعتمدت وأعلنت بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (45/111) المؤرخ في 14 ديسمبر 1990م.

وتنص المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء التي جاءت في 11 مادة على ما يلي:

1. يعامل كل السجناء بما يلزم من الاحترام لكرامتهم المتأصلة وقيمتهم كبشر.
2. لا يجوز التمييز بين السجناء على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر.
3. من المستحب، مع هذا، احترام المعتقدات الدينية والمبادئ الثقافية للفئة التي ينتمي إليها السجناء، متى اقتضت الظروف المحلية ذلك.
4. تضطلع السجون بمسؤوليتها عن حبس السجناء وحماية المجتمع من الجريمة بشكل يتوافق مع الأهداف الاجتماعية الأخرى للدولة ومسؤولياتها الأساسية عن تعزيز وفاء كل أفراد المجتمع.
5. باستثناء القيود التي من الواضح أن عملية السجن تقتضيها، يحتفظ كل السجناء بحقوق الإنسان والحريات الأساسية المبينة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وحيث تكون الدولة المعنية طرفا، في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وبروتوكوله الاختياري، وغير ذلك من الحقوق المبينة في عهود أخرى للأمم المتحدة.
6. يحق لكل السجناء أن يشاركوا في الأنشطة الثقافية والتربوية الرامية إلى النمو الكامل للشخصية البشرية.
7. يضطلع بجهود لإلغاء عقوبة الحبس الانفرادي أو للحد من استخدامها، وتشجيع تلك الجهود.
8. ينبغي تهيئة الظروف التي تمكن السجناء من الاضطلاع بعمل مفيد مأجور ييسر إعادة انخراطهم في سوق العمل في بلدهم، ويتيح لهم أن يسهموا في التكفل بأسرهم وبأنفسهم ماليا.
9. ينبغي أن توفر للسجناء سبل الحصول على الخدمات الصحية المتوافرة في البلد من دون تمييز على أساس وضعهم القانوني.
10. ينبغي العمل – بمشاركة ومعاونة المجتمع المحلي، والمؤسسات الاجتماعية، ومع إيلاء الاعتبار الواجب لصالح الضحايا – على تهيئة الظروف المواتية لإعادة إدماج السجناء المطلق سراحهم في المجتمع في ظل أحسن الظروف الممكنة.
11. تطبيق المبادئ المذكورة أعلاه بكل تجرد.

اتصل بنا: ص. ب. 10808، المنامة، مبنى 2771، طريق 2835، ضاحية السيف، 428، هاتف: 666 111 17 973+، فاكس: 600 111 17 973+ مملكة البحرين.